أثـــر المتغيـــرات الاقتصاديـــة عـــلى الاستثمـــار الأجنبـــي المباشـــر فـــي ليبيـــا خـــلال الفتـــرة (2000 - 2014)

أ. محمد عبد العالي محمد(*) أ. حمزة الهادي إبراهيم(**)

المستخلص :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المحددات أو المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي خلال الفترة الزمنية (2000-2014) من أجل الوصول لمقترحات تساعد في تشجيعه وتدفقه.

ولتحقيق أغراض الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، ومن خلال اختيار مجموعة من المتغيرات المتوقع تأثيرها على معدلات الاستثمار الأجنبي تمثلت في (الناتج المحلي لإجمالي، الصادرات، الحساب الجاري، الإنفاق العام، التضخم)، وقد تم بناء نموذج قياسي بالاعتماد على بيانات سلسلة زمنية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا (2000-2014)، وتم الاستعانة بالبرنامج الإحصائي"MINTAB " لإيجاد العلاقة بين المتغيرات والحصول على أفضل النتائج.

وتوصلت الدراسة إلى: وجود علاقة طردية بين معدل الاستثمار وكلاً من (الميزان التجاري، والصادرات)، وعلاقة عكسية مع كل من (الناتج المحلي الإجمالي،والتضخم، والإنفاق العام).

وجاءت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: توفير المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب الأموال الخارجية اللازمة لدعم التنمية الاقتصادية.

(*) محاضر، بالمعهد العالي للعلوم والتقنية، سوق الخميس أمسيحل.
(**) محاضر ومنسق قسم الاقتصاد، كلية التجارة ترهونه – جامعة الزيتونة.

المقدمة :

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المتغيرات أو العوامل المؤثرة في تطور البلدان ونموها ، وهو مؤشر على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية في ظل سيادة ظاهرة العولمة ، وزيادة التحول نحو آلية السوق الحرة ، وسيطرة الشركات متعددة الجنسية على حركة السلع والخدمات ، وانفتاح الأسواق ،وزيادة حجم التدفقات المالية.

إذ تسعى البلدان العربية عامة وليبيا خاصة ، وبسبب الظروف الاقتصادية الحالية ، وقلة مواردها المالية نتيجة ضيق قاعدة صادراتها ، وانخفاض معدلات الادخار ، والاستثمار الوطني ، ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ، إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ، وتحفيزه وتوسيع قاعدة الاقتصاد ، وزيادة الإنتاجية من خلال إنشاء نظم ،وآليات جديدة لتشجيع النشاط الاستثماري ، وإزالة العديد من القيود أمام حركة رأس المال الأجنبي. وفي ضوء ما تقدم فإن هذه الدراسة جاءت لمعرفة وتحديد العوامل المحفزة والمشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا.

المبحث الأول / الإطار العام للدراسة

مشكلة الدراسة :

أصبح العمل على امتلاك عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أحد القواسم المشتركة في سياسات البلدان في السنوات الأخيرة ومنها ليبيا ، ويتحرك هذا الاستثمار استجابة لمجموعة من العوامل والمتغيرات يرجع بعضها إلى الاقتصاد والبعض الآخر إلى وضع البلد السياسي ، وبناءً على ذلك تتمثل المشكلة البحثية في الإجابة على التساؤل التالي: **(ما مدى قدرة الدولة الليبية على توفير العوامل التي تساعد في تجاوز العقبات أمام تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للداخل؟)**

فرضية الدراسة :

تقوم الدراسةعلى فرضية مفادها أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا يتأثر بالصادرات والمتغيرات الاقتصادية الأخرى كالناتج المحلي الإجمالي ، والإنفاق الحكومي ، وميزان الحساب الجاري ، والتضخم.

هدف الدراسة :

تهدفالدراسة إلى قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا ، ومدى الدور الذي تلعبه هذه المتغيرات كلاً على حدى في تحديد اتجاه الاستثمار بالاستناد إلى الادبيات الاقتصادية التي تناولت هذا الموضوع.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في تحقيق ما يلي:

- استخدام التحليل الكمي للتعرف على أكثر العوامل تأثيراً على معدل الاستثمار الأجنبي المباشر.
- الخروج بمجموعة من التوصيات الملائمة للمساعدة في تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي.

منهجية الدراسة :

لقد اعتمدت هذه الدراسة على التحليل الوصفي والكمي، حيث يستخدم الأول لدراسة مؤشرات الاستثمار، والثاني لدراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة للتحقق من مدى صحتها ، وتم استخدام بيانات سلسلة زمنية للفترة (2000 - 2014) تم تحليلها بالاستعانة ببرنامج التحليل الإحصائي "MINTAB" للحصول على أفضل النتائج.

الحدود المكانية والزمنية :

1 -**الحدود المكانية:** الاقتصاد الليبي.

2 - **الحدود الزمنية:** تشمل الدراسة الفترة (2000-2014).

الدراسات السابقة :

دراسة عبد الخالق فنير (2005): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور السياسات الاقتصادية في تفعيل وترشيد الاستثمارات (المحلية والأجنبية) وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية في ليبيا ، وتوصلت إلى مجموعة من التوصيات أهمها : الاهتمام بالقطاع الخاص وإقحامه مع القطاع العام في تنفيد السياسات الاقتصادية للدولة لتشجيع الاستثمار. وأيضاً يجب استخدام السياسات النقدية بكفاءة عالية من خلال استقلال المصرف المركزي عن الخزانة العامة وعدم فرض حماية على تمويل استثمارات القطاع العام.

دراسة دينا أحمد عمر (2007): تم بحث أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة، واعتمدت هذه الدراسة على الأسلوب الكمي وتوصلت إلى ضرورة الاهتمام المتواصل بدعم قطاع التصدير في أي بلد عربي من أجل جذب تدفقات أكبر للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

دراسة أحمد الكيلاني (2008): تناولت أسباب تدني كفاءة الاستثمار في الاقتصاد الليبي. وهدفت إلى محاولة التوصل إلى مقترحات عامة تفيد واضعي السياسة الاقتصادية ومنفذي القرار في وضع السياسات الاستثمارية الرشيدة، وتوصلت إلى أن ضعف العناصر الإدارية والفنية انعكست سلباً على الإنتاج والخدمات والمستوى الاقتصادي والاجتماعي.

دراسة هديل حميد محمود (2017): تناولت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في حفز الصادرات غير النفطية للعراق على وفق معطيات التجربة التركية، وتوصلت إلى أنه على الرغم من أن العراق بلداً عربيا إلا أنه يمتلك ويتمتع بمزايا وموارد اقتصادية وبشرية وموقع جغرافي مميز يجعل منه أهلاً لقيام الاستثمارات المحلية والاجنبية.

دراسة عماري زهير ـ حافظ بوزيدي (2018): هدفت إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) للفترة (1996 - 2014)، وتوصلت الدراسة إلى أنه إذا حدثت صدمة في الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة سيدوم هذا الثأتير على البطالة لمدة ثلاث سنوات وثلاثة أشهر حتى يرجع إلى وضعه التوازني والطبيعي، بمعنى أن ثأتير الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة بطئ بحيث أن ثأتيره في المدى الطويل أكبر من المدى القصير.

دراسة خالد أبوساق (2018): تناولت هذه الدراسة أهمية محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا في جذب روؤس الأموال الأجنبية، وتوصلت إلى عدة توصيات أهمها: تنمية الموارد الإنتاجية المحلية العاطلة بمختلف القطاعات الاقتصادية الإنتاجية وخاصة ذات الميزة النسبية مثل الثروة البحرية والزراعية والسياحية. وأيضاً توصلت إلى

ضرورة محاولة دراسة التجارب الناجحة في مجال توفير المناخ الاستثماري الملائم لجذب الشركات الأجنبية والاستفادة منها.

دراسة Wakelin-pain : عن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقطار الاتحاد الأوروبي للمدة (1977-1982) باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، توصلت إلى أن الصادرات تؤثر بشكل إيجابي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني / الإطار النظري والتحليلي للدراسة

أولاً / تعريف الاستثمار : (محمد ، 2016)

الاستثمار في اللغة مشتق من الثمر أي حمل الشجر وأنواع المال ويقال ثمر الرجل ماله نماه وأثمر الرجل أي كثر ماله. وبشكل مختصر يمكن تعريف الاستثمار على أنه عبارة عن أي حركة اقتصادية تعود بالمنافع على القائم بها بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو زيادة رأس المال المستثمر عن طريق شراء السلع والآلات وإقامة المشاريع الصناعية والخدمية في فترة زمنية محددة.

ثانياً / مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر :

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر، ووفقاً للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشراً حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر رأياً في إدارة المؤسسة. (أميرة، 2005: 19).

كما يعرفه البعض بأنه مجموعة التدفقات الناشئة نتيجة انتقال رؤوس الأموال الاستثمارية إلى الدول المضيفة لتعظيم الأرباح وتحقيق المنافع المرجوة بالمشاركة مع رأس المال المحلي لإقامة مشاريع مختلفة في تلك الدول (الكواز، 2005: 2).

ويعرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اليونكتاد) على أنه توظيفات لأموال أجنبية (غير وطنية) في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة، هذا الاستثمار ينطوي على علاقة طويلة تعكس منفعة لمستثمر في دولة أخرى، يكون لها الحق في إدارة موجوداته والرقابة عليها من بلده الأجنبي أو من بلد إقامة هذا المستثمر فرداً أم شركة أم مؤسسة. (UNCTAD. 2000 :267).

ثالثاً / أهمية الاستثمار الأحنبي المباشر : (رضا، 2007:87).

الاستثمار المباشر يوفر العديد من المزايا التي لا يمكن للمصادر المالية الدولية الأخرى توفيرها مثل:

1 - الاستثمار الأجنبي المباشر هو مصدر لتدفق رأس المال اللازم لتمويل عجز الميزان التجاري الذي تعاني منه الكثير من الدول النامية.

2 - أسهل وسيلة وطريقة أكثر فعالية في الحصول على التكنولوجيا ، وكنتيجة لذلك فإن مهارات العمال ستتطور وسوف تفتح قنوات التسويق والتصدير.

3 - يعوض الاستثمار الأجنبي المباشر النقص الحاد في الادخار القومي الذي تعاني منه الكثير من الدول وذلك لتمويل عمليات التنمية والاستثمار.

4 - الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد الاقتصاد على التأقلم مع الصدمات الاقتصادية الخارجية إذا ما أحسن إدارته.

5 - قد يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية قطاع التصدير ومثال مساهمته في صادرات دول شرق وجنوب شرق آسيا والصين على وجه الخصوص.

6 - قد يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية أنشطة البحوث والتطوير في الدول المضيفة ومثال الصين في علاقتها بشركات كبرى مثل ميكروسوفت.

رابعاً / أنواع وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر: (دنيا، 2009: 4)

يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة صور من أبرزها:

1- **الاستثمار الثنائي :**

وهو من أكثر الأشكال شيوعاً في الدول النامية ، حيث يشارك المستثمر المحلي -الخاص والعام أو الأثنين معاً -المستثمر الأجنبي في ملكية المشروعات الاقتصادية المقامة على أرضه، وبالتالي يشاركه في قرارات الإدارة.

2- **الاستثمار في صورة شركات متعددة الجنسيات :**

وتعتبر هذه الشركات من أهم أشكال هذا الاستثمار والمحرك الرئيسي له، حيث أن لها فروعاً متعددة تمتد إلى عدة دول مختلفة، وتتميز بكبر حجم إنتاجها وتنوعه، وتدار مركزياً من مركزها الرئيسي في الوطن الأم.

3- **مشروعات أوعمليات التجميع :**

وهي تاخد شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والبلد المضيف ويتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها بشكل منتج نهائي.

خامساً / تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا :

نجحت ليبيا في عام 2015 في جذب استثمارات أجنبية مباشرة قيمتها (726) مليون دولار وذلك حسب تقديرات الأونكتاد تمثل ما نسبته (1.8) من الإجمالي العربي لنفس الفترة، كما بلغت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوادرة إلى ليبيا نهاية عام 2015 نحو (17.8) مليار دولار تمثل (2.2%) من الإجمالي العربي خلال نفس الفترة. (خالد ، 2017.)

أما فيما يتعلق بنشاط ليبيا على صعيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة فتشير قاعدة البيانات التابعة لمؤسسة فانيانشيال تايمز العالمية إلى ما يلي: (مؤسسة ضمان الاستثمار، 2016).

(1) خلال الفترة ما بين يناير 2003 وديسمبر 2015 بلغ عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا (160) مشروعاً يتم تنفيذها من قبل (148) شركة عربية وأجنبية، وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ نحو (34) مليار دولار وتوظف أكثر من (31.2) ألف عامل.

(2) وخلال الفترة مابين يناير 2011 وديسمبر 2015 حلت البحرين وهولندا وبريطانيا وامريكا على التوالي في قائمة أهم الدول المستثمرة في ليبيا حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات، فيما بلغت حصة الدول الأربع نحو (69%) من الإجمالي.

(3) منذُ يناير 2011 تتركز الاستثمارات العربية والأجنبية الواردة إلى ليبيا في قطاعات العقار بمقدار (22.4) مليار دولار والفحم والنفط والغاز بمقدار (6.6) مليار دولار والبناء ومواد البناء بمقدار (1.1) مليار دولار.

(4) منذُ يناير 2011 تصدرت شركة الخليج للتنمية البحرينية (تعمير) قائمة أهم عشرة شركات مستثمرة في ليبيا حيث تنفذ مشروعات واحدة بتكلفة استثمارية ضخمة تقدر بنحو (20) مليار دولار.

سادساً / السياسات المستقبلية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا : (الفارسي والشحومي، 2001).

هناك العديد من السياسات المستقبلية لدعم الاستثمار الأجنبي في ليبيا من أهمها:

1 - توفر الإدارة على أعلى المستويات السياسية والتشريعية والتنفيذية.

2 - تحديد الأهداف الاقتصادية المراد تحقيقها من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

3 - أن تكون سياسة دعم الاستثمار الأجنبي المباشر مكملة لسياسة دعم الاستثمار المحلي وخاصة القطاع الخاص وليست متنافسة أو متناقضة معها.

4 - ربط سياسة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة.

5 - تحسين مناخ الاستثمار العام وخلق فرص للاستثمار تستطيع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

6 - تعزيز التنمية البشرية وخاصة إصلاح قطاع التعليم بما يتماشى ومتطلبات السوق من العمالة المدربة في مختلف التخصصات.

7 - معرفة الدوافع التي يرمي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيقها حتى يتم التركيز على واحدة أو أكثر من هذه الدوافع.

سابعاً / التحليل والتقدير القياسي للنموذج :

توصيف النموذج القياسي:

لقد تم صياغة نموذج انحدار متعدد ليعبر عن المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا خلال الفترة (2000 - 2014) على النحو التالي :

$$Y= a_o + a1X1 + a2X2 + a3X3 + a4X4 + a5X5 + ut.....(1)$$

حيث إن:

Y: معدل الاستثمار، X1 : الناتج المحلي الاجمالي، X2:نسبة ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، X3:نسبة التضخم إلى الناتج المحلي الإجمالي، X4 نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي،X5: نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

- **الناتج المحلي الإجمالي:يعتبر الناتج المحلي الإجمالي** محدداً أساسياً للشركات الأجنبية التي تبحث عن الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة، وتلائم الدول ذات الناتج المحلي الكبير العديد من الشركات المحلية والأجنبية لاستثمار أموالها وقد أقرت الدراسات التطبيقية بوجود علاقة موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وفي دراسة (الاونكتاد) عن محددات تدفق الاستثمار الأجنبي لـ (42) دولة نامية تبين أهمية الناتج المحلي الإجمالي بوصفه محدداً لجذب رأس المال الأجنبي(Unctad, 2000.6).
- **نسبة ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي:** إن حالات العجز في ميزان المدفوعات تشير إلى حالة من اللاتوازن في الميزان التجاري هذا بدوره يعيق تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وأظهرت دراسة لغربي وشنايدر عام 1958 أن العجز الكبير في ميزان المدفوعات يشير إلى أن البلد يعتمد بشكل كبير على إمكانياته، من هنا فإن حالات العجز طويلة الأجل من المحتمل أن تؤدي إلى زيادة الضرائب المستقبلية، وهذا يقود إلى تخفيض مداخيل الأفراد، ومن ثم ينخفض الطلب على السلع والخدمات،فينخفض على أثره الادخار وبالتالي ينخفض الاستثمار.
- **نسبة التضخم إلى الناتج الإجمالي:** التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ولفترة طويلة، ولمعدلات التضخم تأثير مباشر في سياسات التسعير وحجم الأرباح ومن ثم حركة رأس المال، وتؤثر في تكاليف الإنتاج التي تفي بها الشركات الأجنبية، وارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى فساد المناخ الاستثماري والمعدلات العالية للتضخم التي تتجاوز 30% أو 100%

سنوي تشوه النمط الاستثماري، ويدخل الاستثمار منطقة الخطر سواء كان الاستثمارات المحلية أو الأجنبية، وتبين الدراسات أن الدول التي تتمكن من تقييد التضخم من أن يتجاوز معدلات تزيد عن 20% تحقق نجاحاً ملحوظاً في جذب الاستثمار الأجنبي (صقر، 2001: 53).

- **نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي:** تعتبر الصادرات من محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يعني وجود علاقة طردية بين الصادرات وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن خلال الدراسات التطبيقية عن استثمار اليابان في المملكة المتحدة خلال المدة (1980-1990) تبين أن للصادرات تأثيراً إيجابياً (Grima, Green. And Wakelin, 1999.14)
- **نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي:** تشير زيادة حجم الإنفاق الحكومي ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي إلى أن الصرف الحكومي المفرط يعيق النمو الاقتصادي، ويؤدي إلى زيادة عجز الموازنة الحكومية وإلى زيادة الضرائب مستقبلاً، فتنخفض مداخيل الأفراد ومن ثم ينخفض الطلب على السلع والخدمات فينخفض الادخار وبالتالي ينخفض الاستثمار، وهناك علاقة سلبية بين الإنفاق الحكومي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

تحليل النتائج :

وبعد إجراء العديد من المحاولات لاختيار أفضل معادلة تقدير للمتغيرات المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا، تم التوصل للمعادلة التالية:

$$Y = 4.95 - 2.61X1 + 1.62X2 - 1.46X3 + 5.49X4 - 2.38X5 \quad \ldots\ldots (2)$$
$$(2.59) \quad (3.09) \quad (2.57) \quad (1.85) \quad (2.37)$$
$$R^2 = \%73 \qquad F = 8.63 \qquad D.W = 2.00$$

التحقق من الجودةالاقتصادية والإحصائية للنموذج:

- **معامل التحديد:** نلاحظ أن قيمة معامل التحديد بلغت ($R^2 = \%73$) وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر ما نسبته 73% من التغير الحاصل في معدل الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا، أما النسبة المتبقية فهي ترجع إلى عوامل أخرى لم توخذ في النموذج.

● **اختبار T**: نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لاختبار (t) المحسوبة للمتغيرات المستقلة هي ذات دلالة معنوية عند 5%، باستثناء متغير الصادرات (x4) وهذا يعود لعدم استقرارية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

● **اختبار F** : نلاحظ أن قيمة الاختبار بلغت (F= 8.63)، وهي تدل على أن النموذج جيد ويمكن التنبؤ به.

● **اختبار D-W** : كما لا توجد مشكلة الارتباط الذاتي في المعادلة حيث بلغت قيمة الاختبار نحو (2.00).

● كل إشارات النموذج مطابقة للنظرية الاقتصادية، باستثناء متغير الناتج المحلي الإجمالي ظهر بإشارة سالبة، وهذا يرجع إلى خصوصية الاقتصاد الليبي وما يعانيه من اختلالات هيكلية كونه اقتصاد ناشئ وهش.

النتائج :

بعد الدراسة والبحث في مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1 - تبين وجود علاقة عكسية بين معدل الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ معامل خط انحدار الناتج حوالي (2.61)، وهذا يعني أنه كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي ذلك لخفض معدل الاستثمار بمقدار (2.61) وحدة في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وهذا يختلف مع فرضية الدراسة ويخالف النظرية الاقتصادية في ارتفاع معدلات الاستثمار عند زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يرجع إلى خصوصية الاقتصاد الليبي وما يعانيه من اختلالات هيكلية كونه اقتصاد ناشئ وهش.

2 - تبين وجود علاقة طردية بين معدل الاستثمار الأجنبي المباشر والميزان التجاري، حيث بلغ معامل خط انحدار الميزان التجاري حوالي (1.62)، وهذا يعني أنه كلما زاد معدل الميزان التجاري بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي

ذلك لزيادة معدل الاستثمار بمقدار (1.62) وحدة في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.

3 - أوضحت النتائج وجودعلاقةعكسية بين معدل الاستثمار الأجنبي المباشر والتضخم، حيث بلغ معامل خط انحدار معدل التضخم حوالي (1.46)، وهذا يعني أنه كلما زاد معدل التضخم بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي ذلك لخفض معدل الاستثمار بمقدار (1.46) وحدة في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.

4 - تبين وجود علاقة طردية بين معدل الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، حيث بلغ معامل خط انحدار الصادرات حوالي (5.49)، وهذا يعني أنه كلمازادمعدل الصادرات بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي ذلك لزيادة معدل الاستثمار بمقدار (5.49) وحدة في حال ثبات المتغيرات المستقلة الاخرى.

5 - أوضحت الدراسة وجود علاقة عكسية بين معدل الاستثمار الأجنبي المباشر والإنفاق العام، حيث بلغ معامل خط انحدار الإنفاق العام حوالي (2.38)، وهذا يعني أنه كلما زاد معدل الإنفاق العام بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي ذلك لخفض معدل الاستثمار بمقدار (2.38) وحدة في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.

التوصيات :

من خلال نتائج الدراسة السابقة تم وضع التوصيات التالية:

- توفير المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب الأموال الخارجية اللازمة لدعم التنمية الاقتصادية في ليبيا.
- تنشيط الاقتصاد ورفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال سياسات الاقتصاد الكلي الملائمة، لزيادة حجم السوق ومن ثم زيادة معدلات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا.
- اعتماد منهج التخطيط الشامل لجذب الاستثمارت الأجنبية المباشرة وفق مفهوم متكامل، يقوم على الترويج للبلد كموقع جاذب للاستثمار.

المراجع :

أولاً / الكتب والدراسات العربية :

1) أميرة حسب الله محمد، (2005)، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر.

2) سعد محمد الكواز، (2005)، تدفقات الاستثمار الاجنبي وأثارها على أقتصاديات البلدان النامية، كلية الاقتصاد، جامعة الموصل.

3) رضاء عبد السلام، (2007)، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة (دراسة مقارنة لتجارب دول شرق وجنوب آسيا مع التطبيق على مصر)، المكتبة المصرية.

4) دنيا أحمد عمر، (2010)، الصادرات ومدى تأثيرها على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر، رسالة منشورة.

5) عمر جميل صقر، (2001)، العولمة وقضايا أقتصاديا معاصرة، الدار الجامعية، لبنان.

6) خالد ابوالقاسم ابوساق، (2018)، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في ليبيا واهميتها في جذب رؤوس الاموال الاجنبية، رسالة ماجستير غير منشورة، الاكاديمية الليبية.

7) عيسى الفارسي، وسليمان الشحومي، (2001)، ورقة بحثية بعنوان: البيئة الملائمة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشرللاقتصاد الليبي، بنغازي.

8) محمد ابوالقاسم حقاف، (2016)، تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية، رسالة ماجستير غير منشورة،الاكاديمية الليبية.

ثانياً / المراجع باللغة الانجليزية :

1) UNCTAD. work investment report 1999. Un. New york. USA. 2000.

2) Grima. Green. And Wakelin. 1999.

ثالثاً / التقارير :

1) الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، الكتاب الاحصائي لعدة سنوات، طرابلس، ليبيا.

2) مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والاحصاء، التقرير السنوي، اعداد مختلفة.

3) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التقرير السنوي، اعداد مختلفة.

ملحق الدراسة :

جدول رقم (1)

أهم الدول المستثمرة في ليبيا حتى 2015

الدولة	عدد المشروعات	التكلفة بالمليون دولار	عدد الوظائف	عدد الشركات
البحرين	4	20181.4	3524	4
هولندا	5	1610.9	3527	4
بريطانيا	15	1481.4	1730	14
الامارات العربية	14	874.3	2273	13
الولايات المتحدة	10	948.5	1165	10
ايطاليا	10	772.6	2117	9
روسيا	7	623.7	1081	7
سنغافورة	6	649.1	2045	3
النرويج	6	755.5	699	6
استراليا	3	623.7	470	1
دول أخرى	80	5284.6	12538	77
الاجمالي	160	33904	31169	148

- **المصدر: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، 2016.**

★ ★ ★ ★ ★